المجلس العلمي

المحاضرة الثانية (02)

النشاط الزراعي في الجزائر خلال الفترة الحديثة

عناصر المحاضرة:

- تمهيد
- نوع الملكيات
- الظروف المحيطة بالفلاح
- الإنتاج الزراعي: أهم المحاصيل الزراعية
- معيقات النشاط الزراعي
- خاتمة

تقديم:

عرف النشاط الاقتصادي بكل قطاعاته بالجزائر العثمانية تطور ملحوظا في ق17 بعدما شهد التراجع والركوض في بداية القرن 16 ثم عاد إلى الانكماش في نهاية ق 18 وبداية ق 19، ومن خلاله يمكن أن نستعرض مختلف المنتوجات الزراعية والحرف الصناعية والمهن والمبادلات التجارية لمعرفة الحياة الاقتصادية في هذه الفترة، لذلك علينا أولا أن نقف على بعض العوامل المؤثرة في الإنتاج الزراعي والتي لها علاقة وطيدة بطبيعة الإنتاج وكيفية الاستغلال.

إن الإلمام بموضوع الملكية في الجزائر له أهمية رغم تعقده وتداخل العوامل في تحليل وضعه نتيجة تحكم الظروف التاريخية والشروط الجغرافية والطبيعية يمكن رصد 5 أصناف رئيسية وهي.

1- نوع الملكية:

لاستعراض بنية النشاط الزراعي علينا الإحاطة بأنواع الملكيات الزراعية الموجودة في الجزائر آنذاك.

أ-الملكية الخاصة (أراضي الملك): تشهد أراضي الملك نمط استغلال زراعي، أكثر منه رعوي والذي يقوم على طرق الزراعة والعلاقات الأسرية المتبادلة بينهم، ويهدف إلى تنظيم المجتمع، والحفاظ على الملكية؛ ويمكن تقسيمه إلى قطاع يشمل الأحواش الموجودة بمتيجة، والتي ترجع إلى الأسر العريقة لمدينة الجزائر، وقطاع آخر يشمل قطع الأراضي ذات المساحة الصغيرة الموزعة في شتى الجهات، وتستغل هذه الأراضي في إنتاج الحبوب، إضافة إلى البساتين والفحوص بنواحي المدن [1].

ب- أرض الجماعة(العرش): هي الملكية المشاعة التي يستغلها كافة أفراد القبيلة كل حسب طاقته، والمعروف بالسبيقية في الناحية الوهرانية، وبالعرش في الجهات الوسطي، والشرقية، إذ كانت هذه الأراضي تقوم بدفع الضرائب، وتقوم السلطة العثمانية بمنحها للقبائل التي تتحمل إيجارها أو تمنحها لفائدة قبائل المخزن، أو موظفي

[1] - ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر أواخر العهد العثماني (1791-1830)، ط خ، البصائر، الجزائر، 2013، ص202.

البياليك[1] . كانت أقل شأنا من حيث المردود الاقتصادي بحكم موقعها في المناطق الداخلية والجبلية، حيث كانت في غالبيتها مخصصة للري.[2]

وتنقسم ملكية الدولة إلى بلاد البايلك، التي تستغل في الأحواش ويشرف عليهم وكيل، يعينه خوجة الخيل، أو آغا العرب. وقسم بلاد المخزن حيث تمنحها لها الأراضي، مقابل خدمات عسكرية، وقسم ثالث العزل يتكون من قبائل الرعية التي تمنحها الدولة لها مقابل دفع حق الكراء، أو القيام بخدمات معينة للدولة، مثل حراسة قطعان مواشي البايلك وتربية الخيول والبغال، وجمع الحطب والعسل، والزبدة ... وقسم أراضي البايلك، تمنح لكبار المواطنين، والمرابطين وشيوخ القبائل أو الفرق والأعيان، نظراً لحاجة الأوجاق لخدماتهم. [3]

ج-ملكية الدولة أو البايليك: تعود هذه الأراضي إلى بيت المال، وقد حولوها الأوجاق إلى ملكية الدولة بعدما كانت أسرية، ومنحوها إلى قبائل المخزن، أو لكبار زعماء القبائل. ومعظم هذه الأراضي خصبة واقعة في ضواحي المدن والسهول التلية، يستغلها البياليك بمساعدة القبائل المخزنية، وهذا ما يعرف **بنظام الخماسة**، حيث تم إستغلال مساحات واسعة من الأراضي، وضمها للبايليك أيضاً حوالي 30 ألف إلى 40 ألف هكتار في سهل متيجة[4]. يتم توفير وسائل الإنتاج ويتم جمع المحصول في مطامير البايليك بعد نزع حق المزارعين وهو خمس الإنتاج.

د-أراضي الوقف: وهي الأراضي التي حبست للإنفاق على الأعمال الخيرية أو المؤسسات الخيرية[5]، ويمكن تصنيفها إلى ثلاثة أصناف: الأحباس الخيرية التي تعود فوائدها إلى عامة المسلمين، أو الأحباس الأهلية، والتي تقتصر على أفراد عائلة المحبس وأحفاده ، إضافة إلى أراضي الموات.

2- **الظروف المحيطة بالفلاح:** يمكن إجمالها في:

- تقنيات العمل الفلاحي: نقصد بها الطرق والأساليب المستخدمة في العملية الإنتاجية فرغم إدخال الأندلسيين وتطويرهم وإحضار تقنيات ووسائل جديدة إلا أن الأساليب البسيطة بقيت سائدة.

- السياسة المنتهجة: تعني الاستراتيجية التي اتبعتها السلطة آنذاك للتحكم في نوع المحصول بهدف تجاري وتوجيهه نحو التصدير خاصة باستخدام وكلاء في البايليك ومتعاملين من كبار تجار اليهود والشركات الاحتكارية الأوروبية.

- إضافة إلى الآفات الطبيعية كالأمراض والأوبئة، وانعدام الأمن وتكرر الحملات العسكرية (المحلة) وثقل الضرائب، ومن جهة أخرى أدى تناقص السكان إلى توفر كمية الإنتاج الذي قد يحتكر وتؤثر فيه.

3- **أهم المحاصيل الزراعية:** تكمن أهمية هذا القطاع في تحقيقه للاكتفاء الذاتي ولو أن الاقتصاد هو اقتصاد كفاف، إضافة إلى مساهمته في قطاع الصناعة، واستقطابه لليد العاملة في نشاطاته المتنوعة مابين الفلاحة والرعي وتربية المواشي والصيد البحري...

---

[1] - توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر(1792-1865) دراسة مقارنة ،أطروحة دكتوراه، غير منشورة في التاريخ الحديث والمعاصر، (إشراف : د عمار بن خروف)، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر2008، ص173.

[2] - حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الهدى، الجزائر 2008، ص154.

[3] - ناصر الدين سيعدوني، الحياة الريفية ...، مرجع سابق، ص211.

[4] - نفسه، ص211.

[5] - ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د ت ن، ص84.

ساعد على تنوع المحاصيل تنوع التضاريس وخصوبة التربة فكانت كل منطقة مختصة في إنتاج أنواع معينة من المحاصيل الزراعية، ولعل من أهم خصائصها التنوع والوفرة والجودة والمساهمة في الناتج العام، وانتشاره بين ربوع الوطن بحكم التوزيع الديموغرافي للسكان المستقرين بالأرياف أكثر؛ إضافة إلى خصوصية كل منطقة بنوع من المحاصيل الزراعية أو الأنشطة الاقتصادية، ومساهمة الأندلسيين الوافدين في ترقية هذا القطاع.

- **الحبوب:** من أهم المحاصيل التي اختلفت نوعيتها من جهة لأخرى بحيث عرفت مناطق الأطلس التلي والهضاب إنتاج نوعية جيدة يعرف "بالبليوني" القمح الصلب أما المناطق الأخرى الساحلية والسهول المنخفضة فكانت تنتج قمحا متواضعا منحط النوعية وذلك لنوعية التربة وارتفاع الرطوبة ونسبة التساقط[1].

زادت أهمية الحبوب لكونها مادة رئيسية للاستهلاك والتصدير الخارجي؛ وبالتالي عملت السلطة على تخصيص مساحات لزراعته في قسنطينة وغريس وقلعة بني راشد وتلمسان والتيطري، بحيث بلغت مساحة أراضي الحبوب في بايلك الشرق 4800 جابدة، وحتى الغرب 3500 جابدة لإنتاج الحبوب بالإضافة إلى 5212 جابدة موزعة على موظفي الدولة مقابل الأجور والتعويضات في مختلف الأقاليم مع العلم أن مساحة الجديدة تتراوح ما بين 8 و 10 هكتارات[2].

إنتشرت زراعة الحبوب بأراضي البايلك، بسهول متيجة سواء في المناطق الداخلية، أو السهول الساحلية، وسهول حمزة، وبني سليمان، وبني يعقوب، بالتيطري، وبأحواش البايلك، التي كانت تخصص في غالبها لزراعة الحبوب، لكونها من أخصب الأراضي، وأوفرها إنتاجاً[3] وكان يتم الاحتفاظ بالحبوب لسنوات متعددة، دون أن يلحقها ضرر، وذلك بوضعها في مطامير بعيدة عن الهواء والرطوبة[4].

يبدأ الحرث عادة في وسط أكتوبر بعد سقوط الأمطار الخريفية، ويأتي الحصاد في آخر ماي أو بداية شهر جوان، ويؤتمن على الموسم من سقطت أمطار الربيع بوقتها المحدد في شهر أفريل وتختلف المصادر حول ما ان كان هناك موسم واحد أو موسمان للحصاد[5].

وهذه المساحات كلها المستغلة في زراعة الحبوب كانت تمد الدولة بانتاج ضخم بعضه مستهلك محليا من طرف الفلاحين وسكان المدن، وقد تميزت السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر (18) وحتى 1815 بإنتاجها الوفير مما سمح للبايلك بتصدير 150 ألف شحنة عام 1708 م من موانئ الايالة، وقد كانت منتوجات الايالة تزيد عن الحاجة بالإضافة إلى كونها تحظى بشهرة عالمية في ذلك الحين، ويعتبر الشرق الجزائري من أكبر المناطق المنتجة للقمح الصلب الكثير الدقيق[6]، ويتم خزنه في المطامير للسنوات العجاف. بينما في السنوات الأخيرة من العهد العثماني 1816-1830 تميزت بقلة الإنتاج ورداءة المحصول.

وبالموازاة انتشرت زراعة الأرز في مليانة وبمنطقة وادي مينة في الغرب الجزائري، وكانت الكمية التي تنتجها البلاد تقدر في أواخر القرن 18 م/ 12هـ بحوالي 6000 قنطار في السنة، ويبدو أن هذه الكمية كانت

---

[1]- حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، (تق، تع، تح، محمد العربي الزبيري)، ط2، ش ون ت، الجزائر،1982.
[2]- ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص59.
[3]- ناصر الدين سعيدوني ، دراسات في الملكية والوقف والجباية، درا الغرب الإسلامي، بيروت، 2001 ، ص351
[4]- حمدان خوجة، المصدر السابق، ص37.
[5]- ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ ، ج4 ،م.ك.و: الجزائر ، 1984 ، ص58- 59.
[6]- محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري من 1792 إلى 1830، الجزائر، ط2 م.و.ك ، الجزائر 1984 ، ص59.

تحقق الاكتفاء الذاتي في هذه المادة، وبالرغم من ذلك فإن الدولة كانت تستورد كمية منه من مصر للفئة الحاكمة.

- **المحاصيل النقدية:** تعددت المزروعات ذات الطابع التجاري كالقطن والكتان، التبغ والأرز نواحي مليانة ومعسكر ومستغانم، ومتيجة وعنابة وحتى القل وهذا لملائمة الأرض. وكانت تُنتج بعض المحاصيل الصناعية[1] مثل الكتان في البليدة، والتبغ في ضواحي عنابة والجزائر بكميات هامة وهو صالح للتدخين، وإهتم سكان جنوب الأطلس الصحراوي بإنتاج التمور، واختصت القليعة وشرشال بإنتاج الزيتون والبرتقال وحتى الحرير عن طريق أسلوب تربية دودة القز.

مثل إنتاج العسل والشمع التي كانت تشتهر بها الجهات الشرقية من الجزائر خاصة إقليم عنابة والقالة والأقاليم الجبلية ببايلك الغرب حيث كان الأهالي يستهلكون جزءا منه ويبيعون الباقي لوكلاء البايلك[2].

تختص بعض الأراضي في الإنتاج الذي يكون موجه أساساً للسوق، كما هو موجود في فحص مدينة الجزائر والأراضي المحيطة بالمدن التي تنتج الخضر والفواكه، كالمناطق الجبلية حيث إشتغل سكان أرياف مدينة الجزائر بإنتاج العنب[3]؛ وقد كانت السلطة تسمح للأفراد بشرائه وصناعة الخمر. وتميزت المناطق الجبلية أيضاً بزراعة الأشجار المثمرة بمنطقة كوكو(القبائل)، وترارة، والمدية، وازدهرت البساتين بأراضي الفحوص المحيطة بالمدن الرئيسية كوهران، معسكر وتلمسان، ومليانة، والبليدة، والقليعة، وعنابة، وقسنطينة، وإن كانت فحوص مدينة الجزائر أكثرها مساحة وأوفرها إنتاجاً تضم حوالي 20000ألف ما بين بستان ومزرعة، كما تلحق بها1600حوش بسهل متيجة الخصب .[4]

تناقص الانتاج ما بين1816 إلى غاية 1830 من الاشجار المثمرة " التين، الزيتون، برتقال، عنب، الخوخ، المشمش، الكرز... والتي تحسنت زراعتها بفضل جهود الأندلسيين واشتهرت نواحي شرشال، القليعة، متيجة، عنابة، والقبائل بهذا الصنف.

الثروة الغابية: استأثرت بها المناطق الشمالية الساحلية الممتدة من القالة إلى بيجاية التي كانت مكسوة بالغابات الكثيفة وكانت أغلبها من أشجار الفلين، وتتخللها أشجار الصنوبر والزيتون البري ويتم استخدامها في صناعة الأثاث واقامة المساكن، وتسقيف المساجد، وصناعة السفن؛ ولم تعد كذلك في نهاية القرن18 م[5]،حيث تعرضت هذه الثروة إلى التراجع والنقص بسبب قلع غالب الأشجار وإتلافها خاصة الفلين واحتكار تجارته وكذا إنتشار الحياة الرعوية فيها.

وحتى منطقة الهضاب العليا خاصة مرتفعات الاطلس الصحراوي الشرقية كانت بها مساحات غابية شاسعة لكنها أضحت شبه جرداء، ضف إلى منطقة الساحل المجاورة لمدينة الجزائر، التي قطعت أشجارها بطلب من السلطة لإنشاء خمسين سفينة[6]. أما بالنسبة للمناطق الشرقية فقد كانت مستغلة من طرف الإنجليز، مقابل 200

---

[1]- صالح عباد ، الجزائر خلال الحكم التركي 1514 إلى 1830 ، ط1، دار هومة ن.ت، الجزائر، 2012 ،ص 35
[2]- صالح فركوس ، الحاج أحمد باي قسنطينة 1826 – 1850 د.م.ج: الجزائر ، 2007 ، ص 16.
[3]- صالح عباد، المرجع السابق، ص 336.
[4]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي ...، ص32.
[5]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي.. ، ص32.
[6]- صالح عباد، المرجع السابق، ص 135- ناصر الدين سعيدوني،المرجع نفسه، ص32.

ألف فرنك، حتى سنة 1817م كما اشتغل الأتراك في غابات مناطق جرجرة، والبابور، بعد ما سمح لهم بذلك الرؤساء المحليين[1].

الثروة الحيوانية: تعتبر تربية الحيوانات من أهم الأنشطة التي مارسها سكان مناطق الأرياف، باعتبارها ضرورية لسد حاجياتهم، وهي مكملة للنشاط الزراعي، سواء كانت في المناطق الشمالية أو الجنوبية وتوجه الجلود والأوصاف للتصدير[2]. ومن بين أهم المناطق المخصصة لتربية المواشي هي الأحواش الموجودة بمتيجة، وهذا راجع إلى الإمكانات الكبيرة التي تحتويها من مخازن الأعلاف[3]. ولعل مناطق الهضاب الداخلية أكثر المناطق رعوية حيث ضمت النمامشة حوالي 116 ألف رأس والحراكتة حوالي 93 ألف[4].

بينما كانت المنطقة التلية مخصصة في تربية الأبقار؛ أما الماعز والخيول والبغال فكانت موجودة عند القبائل والمناطق الجبلية التي أولت اهتماما كبيرا تربية الخيول. بالإضافة إلى ذلك وجدت تربية النحل التي كانت تدر العسل.

قدرت احصائيات عدد الحيوانات في السنوات الأخيرة من العهد العثماني حسب الجدول التالي[5]:

الحيوانات	الأغنام	الماعز	البقر	الجمال	الأحصنة
عدد الرؤوس	6.850.205	3.384.902	1.031.738	213.321	131.035

الثروة السمكية: تتوفر السواحل الجزائرية على ثروة سمكية هائلة لكن السكان لم يقبلوا على استهلاكها خاصة سكان المدن والمناطق الساحلية وبالتالي لم يتشجع الصيادون على توسيع نشاطهم الذي ظل منتشرا على صيد كميات صغيرة من السمك ومقادير ضئيلة من المرجان. وعرفت عدة مدن ساحلية بهذا النشاط بالرغم من أن استهلاكه أكثر عند الانكشارية[6] وهي بونة، وسكيكدة، القل وجيجل ودلس ومرسى الدجاج وتنس ووهران وهنين. كما يوجد على السواحل الشرقية أجمل أنواع المرجان.

4- معيقات النشاط الزراعي: إضافة إلى نوع الملكيات الزراعية التي أثرت في الإنتاج الزراعي وطبيعة النظام الجبائي وتعسفه؛ فإن الفلاحة بالجزائر العثمانية قد عرفت جملة من المعيقات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تأثير الحملات العسكرية ونظام المحلة في الإنتاج الزراعي من خلال تحركاته العسكرية وجبايته للضرائب لدى القبائل الثائرة والأمثلة كثيرة.[7]
- تقنيات وأساليب الزراعة التقليدية والتي رغم ما أصلحه الأندلسيون وما أدخلوه من تقنيات، إلا أنها بقيت لا تواكب التطورات من وسائل الري والحرث والإنتاج التي بقيت بسيطة جدا إن لم نقل بدائية.[8]

---

[1] - L. Charles Féraud, Exploitation des forêts de la KARASTA dans la Kabylie orientale sous la domination turque, R.A, Alger !1868, N° 12, pp36-46

[2]- أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره، ط 1، دار الكتاب العربي، الجزائر،2011، ص 59.

[3]- ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية...، مرجع سابق، ص206

[4]- فلة القشاعي ، النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني(1771-1837)، رسالة ماجستير غير منشورة في التاريخ الحديث ، (إشراف: ناصر الدين سعيدوني)، جامعة الجزائر، 1989- 1990، ص15.

[5]- أبو القاسم سعد الله ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، دار الرائد ، الجزائر ، 2009 ،ص 102.

[6]- شالر ويليام، مذكرات شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816- 1824، تعريب وتقديم اسماعيل العربي، ش.و.ن.ت ، الجزائر، 1982، ص 31.

[7] - حنيفي هلايلي ، بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني، ط1، دار الهدى ، عين مليلة الجزائر 2007، ص 91.

[8] - سعيدوني ، الجزائر في العهد العثماني، ص57 – هلايلي حنيفي، أوراق ، ص155.

•نمط المعيشة اليومي بالنسة للسكان باعتمادهم على الزراعة المعاشية واقتصاد الكفاف قد أثر بطريقة أو أخرى في الإنتاج الفلاحي .

•أسلوب الرعي المتداخل مع الفلاحة إلى بروز سلبيات متعلقة بالأرض الفلاحية.

•اضطرابات وثورات داخلية أثرت سلبا على الإنتاج والنشاط الزراعي من خلال توقف العمل لعدم توفر الأمن وسلب المنتجات من قبل الجنود، والأمثلة عن هذه الثورات كثيرة.[1] وكذا التحديات الخارجية وهجمات الأساطيل الاوروبية وتحرشاتها بالسواحل والسهول الساحلية[2] والتي أدت إلى إتلاف الإنتاج في المراسي وقلصت من المساحات الزراعية وحدت من الإنتاج وضعفت صلة الفلاح بأرضه.

•العوائق الطبيعية المتمثلة في نوعية التربة، والمناخ السائد وتذبذبه واختلافه من منطقة لأخرى وتباين المغياثية من سنة لأخرى[3]، والجفاف والقحط الذين أثرا كثيرا في المحاصيل الزراعية[4]

•تأثيرات الأوبئة بفرار الفلاحين لأراضيهم[5] والجراد[6] والزلازل[7] والحرائق والفياضانات.

خلاصة:

يعتبر النشاط الزراعي أحد الركائز الهامة للإقتصاد الجزائري خلال الفترة العثمانية، بإعتبارها نشاط حيوي لدي السكان، فهي تمثل ضرورة لتلبية حاجياتهم اليومية من جهة، والمساهمة في مصادر الدخل الوطني من جهة أخرى.

وقد كون المجتمع الجزائري مجتمعا فلاحيا في العهد العثماني ويقدر فيه سكان الأرياف بأكثر من90 %، وتعتبر فلاحة الحبوب عصب الحياة الاقتصادية للسكان وأن الإنتاج في السنوات الخصبة كان يزيد عن الحاجة حتى أضحى سلاحا ذو حدين.

---

[1]- أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعاليته في العهد العثماني (1519- 1830)، رسالة دكتوراه غير منشورة في التاريخ الحديث والمعاصر،(إشراف :د عمار بن خروف)، الجزائر،2005- 2006، ص219 .

[2]- أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر...، مرجع سابق، ص151.

[3]- سعيدوني ، الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص55.

[4]- محمد بن سالم العنتري، مجاعات قسنطينة، تر: يحيى بوعزيز، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر 2009، ص33.

[5]- محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1972، ص55.

[6]- سعيدوني، ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الغرب الإسلامي، ط1، الجزائر 2000، ص 563.

[7]- نفسه، ص 562.- أحمد الشريف الزهار، مذكرات نقيب أشراف الجزائر(1754-1830)، (تق،تح: أحمد توفيق المدني)، ش و ن ت، الجزائر، 1974، ، ص 155- غطاس ، الحرف والحرفيون، ص67.